



مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of
Arts- alkhomes

28

العدد

الثامن

والعشرون

مارس 2024م

تصنيف الرقم الدولي (2710-3781/ISSI)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

جدلية الكسب بين الجبر والاختيار عن الأشعري

د. مريم خليفة المبروك(*)

الملخص:

تناول هذا البحث جدلية الكسب بين الجبر والاختيار عند الأشعري، من خلال عدة محاور، درس الأول مفهوم الكسب في اللغة والاصطلاح، واستعرض الثاني آراء المتكلمين في مسألة أفعال العباد، وحل الثالث نظرية الكسب عند الأشعري، وأوضح الرابع تطور نظرية الكسب عند متأخري الأشاعرة، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج.

الكلمات المفتاحية: الكسب، الجبر، الاختيار، الاستطاعة.

Abstract:

This research examines the dialectic of acquisition between determinism and Choice in the works of Al-Ash'ari. It covers several aspects, starting with an exploration of the concept of acquisition in language and terminology. It then presents various opinions regarding the actions of individuals, followed by an analysis of Al-Ash'ari's theory of acquisition. Additionally, it discusses the evolution of the theory of acquisition among later Ash'arite scholars. The research concludes with a set of findings.

Keywords: Acquisition, Determinism, Choice, Capability.

المقدمة:

تعد مسألة الأفعال الإنسانية ومن فاعلها على الحقيقة من المسائل المهمة التي شغلت حيزاً واسعاً في التراث الكلامي، وفي مجمل الفكر الإسلامي والإنساني،

* أستاذ مساعد بقسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سرت.

وترجع أهميتها إلى كونها تتعلق بعموم إرادة الله وقدرته وإرادته، وكونها الأساس الذي تبنى عليه علاقة الإنسان بخالقه، ومسؤوليته عن أفعاله. والبحث في هذه المسألة والوصول إلى رأي قاطع فيها ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض ظاهر النصوص الدالة على عموم قدرة الله تعالى وانفراده بالخلق والتي توحى بأن الإنسان مجبور على أفعاله، مما أدى بعض المسلمين إلى القول بالجبر المطلق وصنف هؤلاء تحت اسم الجبرية، مع طاهر النصوص الدالة على أن الإنسان خالف لأفعاله ومسئولا عنها، مما أدى بعض المسلمين إلى القول بالاختيار وصنف هؤلاء بالمعتزلة. فالقول بأن الإنسان حرّ مختار مسئول عن أفعاله قد يؤدي إلى الحد من إرادة الله وقدرته المطلقة، كما أن القول بأن الإنسان مجبور مقهور على أفعاله قد يثير تساؤلاً عن أصل التكليف والمسئولية والثواب والعقاب.

ونظراً لهذا التعارض تمسك كل فريق بجانب من المسألة مستعيناً بالنصوص والحجج التي تؤيد موقفه وتؤكد وجهة نظره دون النظر إلى الحجج والنصوص التي تؤيد الموقف المعارض، إلى أن ظهرت نظرية الكسب كمحاولة، لتلطيف هذه المسألة وجعلها أكثر مرونة وقبولاً توسطت بين القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار، وإزالة التعارض بين ظاهر النصوص في هذه المسألة والتي قال بها الأشاعرة على وجه الخصوص، ونصبوا الأدلة للبرهنة على صحتها، وقاموا بتطويرها، ومن أحد النظريات المعروفة في مسألة أفعال العباد، والتي مفادها أن الله خالق الفعل والعبد كاسب له.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول السؤال التالي:

هل أوجد الأشعري الحل الأمثل لمشكلة الأفعال الإنسانية من خلال نظرية الكسب؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما حقيقة الكسب؟

- هل القدرة الحادثة مؤثر في الفعل أم لا؟

- ما هي الاستطاعة؟

- ما حقيقة الجبر والاختيار؟

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى رصد مفهوم الكسب عند الأشعري وإزالة اللبس حوله لا سيما أن هذا المفهوم ارتبط في أذهان الكثيرين بالتعقيد والغموض حتى صار مضرب مثل يقال: أخفى من كسب الأشعري.

أهمية البحث:

1- تسليط الضوء على نظرية الكسب عند الأشعري، لما لها من صلة وثيقة بموضوع الإنسان الذي يمثل مبحث هام من مباحث الفلسفة الإسلامية، فالحديث عن الإنسان مرتبط بالحديث عن مسألة الأفعال الإنسانية وحرية الإرادة والاختيار.

2- الإبانة عن تطور مفهوم الكسب الأشعري من أقصى الجبر، إلى أدنى قاب قوسين أو أدنى من الاختيار، وإعادة صياغته على يد متأخري الاشاعرة الباقلاني والجويني،

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي والنقدي القائم على جمع المادة العلمية من مصادرها ومراجعتها الثانوية وتصنيفها وتحليلها وصولاً إلى إبراز الصورة العلمية المتكاملة لموضوع البحث مع الاستعانة بالمنهج المقارن.

خطة البحث:

فقد اشتملت على المقدمة وأهمية البحث والإشكالية المراد دراستها، كما تضمنت المحاور التالية:

أولاً: مفاهيم ومصطلحات، ويتضمن:

1- مفهوم الكسب في اللغة.

2- مفهوم الكسب في الاصطلاح.

ثانياً: آراء المتكلمين حول مسألة أفعال العباد، ويتضمن:

1- القائلين بالجبر (الجبرية).

2- القائلين بالاختيار (المعتزلة).

ثالثاً: نظرية الكسب عند الأشعري

1- مفهوم الكسب.

2- الاستطاعة وعلاقتها بالفعل الإنساني.

3- القوة الحادثة وأثرها في الفعل الإنساني.

4- الأدلة النقلية والعقلية للكسب.

رابعاً: تطور موقف متأخري الأشاعرة من نظرية الكسب

1- الكسب عند الباقلاني.

2- الكسب عند الجويني.

أما الخاتمة فقد اشتملت على نتائج البحث.

أولاً: مفاهيم ومصطلحات

1-الكسب في اللغة: يطلق الكسب لغة على الاقتضاء والطلب والإصابة والجمع، يقول ابن منظور: "الكسب طلب الرزق، وأصله الجمع"⁽¹⁾، في تاج العروس: "وأصل الكسب: الطلب والسعي في طلب الرزق والمعيشة"⁽²⁾، وقد وردت في القرآن الكريم على عدة أوجه⁽³⁾:

¹ - ابن منظور الأفرقي: لسان العرب، مج1، بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ت)، ص 76.

² - الزبيدي: تاج العروس، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ج4، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1968م)، ص145.

³ - الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، ط1، ج4، بيروت، الدار الشامية، 1412هـ)، ص146.

أ) السعي والعمل، ومنه قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأعراف: 39].

ب) كسب المال والتجارة، ومنه قوله تعالى: ﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [سورة البقرة: 267].

ج) عقد القلب والعزم على الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: 225]. أي بما عزمتم عليه

د) الكسب في الخير المشروع بعكس الاكتساب في الشيء غير المشروع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: 286].

2-الكسب في الاصطلاح: وفي اصطلاح المتكلمين ، له عدة تعريفات منها: يعرف صاحب التعريفات الكسب بأنه: " هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر، ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزها عن جلب نفع أو دفع ضرر"⁽¹⁾. هذا التعريف بعينه ذكره الإمام أبو حنيفة (150 هـ) في كتابه الفقه الأكبر والذي ذهب فيه إلى أن " الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بالنفع أو الضرر، وإن أفعال العباد خلق لله، كسب من العباد، فأثبت للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق إلى الله تعالى"⁽²⁾.

¹ - الجرجاني: التعريفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط1، بيروت، عامل الكتب، 1987م)، ص235.

² - أبو حنيفة: شرح الفقه الكبير، بيروت، 1399هـ)، ص47.

والى مثل هذا يعرف القاضي عبد الجبار (415هـ) الكسب بقوله: " كل فعل يستجلب به نفع، أو يستدفع به ضرر، يدلك على ذلك هو أن العرب إذا اعتقدوا في فعل أنه يستجلب به نفع أو يستدفع به ضرر سموه كسباً ⁽¹⁾. أما الكسب عند ابن حزم (456هـ) معنى خاص غير معناه المتداول، إنه مرتبط بالنظام الكوني، وارتباط الأسباب بالمسببات، وعرف الكسب بقوله: " أن الكسب هو استضافة الشيء إلى جاعله، أو جامعه بمشيئة له، وليس يوصف الله تعالى بهذا في أفعالنا، فلا يجوز أن يقال هو كسب له تعالى، بل يجوز أن يقال هو خلق له تعالى وكسب لنا ⁽²⁾، وعليه يكون الكسب اسناد الفعل إلى الإنسان، أي أن الإنسان يكسب أفعاله بقدرة خلقها الله فيه.

والكسب عند الأشاعرة ومن نحا نحوهم يعرفه التهانوي في كشف اصطلاحات الفنون بقوله: " الكسب بالفتح وسكون السين المهملة عند الأشاعرة من المتكلمين، عبارة عن تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور، قالوا أفعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وحدها وليس لقدرتهم تأثير فيها ... فيكون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد ... ⁽³⁾.

يتبين لنا مما سبق أن هناك تباين بين المفهوم الاصطلاحي للكسب والمفهوم الأشعري للكسب، ولتوضيح ذلك:

1- الكسب بالمعنى الاصطلاحي: هو كل فعل يستجلب به نفع أو يدفع به ضرر بمعنى أن الكسب يترتب عليه أثر معين، إما أن يكون نفعاً، وإما ضرراً، فالكسب

¹ - القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، حققه وقدم له عبد الكريم عثمان، ط2، مكتبة وهبة، أم القرى للطباعة والنشر، 1988م)، ص 364-365.

² - ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط2، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1975م)، ص82.

³ - التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون، ج3، بيروت، دار صادر)، ص 1243.

يشمل كل ما يقوم به الإنسان من فعل خير أو دفع ضرر، ويتحمل الإنسان نتيجة فعله من جهة كونه كسباً، وهذا يتوافق تماماً مع المعنى اللغوي للكسب.

2- أما الكسب بالمفهوم الأشعري: فقد اتخذ معنى آخر غير المعنى الاصطلاحي واللغوي المتعارف عليه بمعنى أن الكسب هو المقدور بالقدرة الحادثة دون أن يكون لهذه القدرة أي تأثير، فالفعل خلق لله وكسب للعبد كما سنرى ذلك.

ثانياً: آراء المتكلمين في مسألة الأفعال الإنسانية:

سيقتصر الحديث في مسألة الأفعال الإنسانية على القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار، على سبيل الإيجاز لنمهد به إلى نظرية الكسب.

1- القائلين بالجبر (الجبرية):

الجبر في اصطلاح القائلين به: عرفه الشهرستاني بأنه: " نفي الفعل عن العبد حقيقة وإضافته إلى الرب تعالى"⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه الجبرية على يد مؤسسها الجهم بن صفوان (ت: 128هـ) الذي زعم أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله، وأنها واقعة بقدرته تعالى وحدها، بمعنى أن الإنسان مقهور على أفعاله مجبر عليها، وليست واقعة تحت اختياره ومشيئته؛ لأن الخالق والموجد الوحيد لجميع الأشياء هو الله تبارك وتعالى، ومنها أفعال الإنسان، وإنما تنسب إلى الإنسان مجازاً.

فالأفعال كلها اضطرارية، ليس للعبد فيها شيء، كحركات المرتعش، وحركات الأشجار في مهب الريح، وإضافتها من باب إضافة الشيء إلى محله لا إلى فاعله⁽²⁾، وطبقاً لهذا التصور الجبري تكون الأفعال كلها جبر، والثواب والعقاب جبر، والتكليف أيضاً جبر.

وقد استدل الجبرية على قولهم بالجبر بأدلة عقلية ونقلية:

¹ - الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق السيد كيلاني، ج1، بيروت، دار المعرفة، ب.ت)، ص85.

2- الشهرستاني: الملل والنحل، مصدر سابق، ص 87.

1- الأدلة النقلية:

استدل الجبرية ببعض النصوص القرآنية الدالة على إضافة الأعمال إلى الله وحده، منها على سبيل المثال لا الحصر آيات الدالة على عموم الخلق كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62]، والدالة على المشيئة الإلهية كقوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: 68].

والآيات الدالة على نفي الفعل عن العبد كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: 17]، وآيات الختم والطبع كقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: 7]، وغيرها من النصوص التي تفيد في ظاهرها أن الإنسان مجبور على أفعاله، فيمكن حمل هذه الآيات على الأفعال الاضطرارية، أو تأويلها بما يتوافق مع قدرة الله المطلقة ومشيئته.

2- الدليل العقلي:

استدل الجبرية على قولهم عقلاً فقالوا: " بأن دخول مقدر واحد تحت قدرتين محال، وحينئذ إما أن يكون فعل العبد مقدرًا لله فقط، وإما أن يكون مقدرًا للعبد فقط، والثاني غير مسلم، لأن الدليل من العقل والنقل قضى بأن المؤثر في جميع الأشياء، ومنها أفعال العباد هو الله تعالى، وبالتالي لا يمكن أن يكون للعبد تأثير في شيء ما، فيكون مضطراً في جميع أفعاله"⁽¹⁾.

إن ما ذهب إليه الجبرية من أن العباد مجبورون في جميع أفعالهم باطل ومرفوض رفضاً تاماً، وأمر في غاية الخطورة لما يترتب عليه من شناعات منها: نسبة الجور والظلم إلى الله تعالى حين يحاسب الناس على أفعال خالقها فيهم ومكرها عليهم، كما أن ذلك ينافي الشرائع كلها، لأن الشرائع مبناها على الأمر

1- محمود أبو رقيقة: القول السديد في علم التوحيد، تحقيق: عوض الله حجازي، القاهرة، مكتبة كليات الأزهر، ب.ت)، ص 110-111.

والنهي، وهذا يؤدي إلى إبطال التكليف والثواب والعقاب وإنكار الرسل والأنبياء لإقامة الحجة على العالمين.

2- القائلين بالاختيار (المعتزلة):

ذهبت المعتزلة إلى القول بأن العبد مختار في فعله، وهو واقع تحت إرادته واختياره، أي أن الإنسان يمتلك القدرة على خلق أفعاله الاختيارية، وأن هذه القدرة تؤثر في الفعل الإنساني، يقول القاضي عبد الجبار: " اتفق كل أهل العدل على ان أفعال العباد من تعرفهم وقيامهم وقعودهم، حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال أن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه، وأحال حدوث فعل من فاعلين "(1).

وبهذا الاتفاق ميزت المعتزلة بين الأفعال المباشرة وهي واقعة من الإنسان عن وعي ومصدر واختيار ومسئول عنها، والأفعال الغير مباشرة والمسماة بأفعال التولد، المعروفة عندهم بأنها: " كل فعل يتهياً وقوعه على الخطأ دون القصد إليه والإرادة فهو متولد "(2).

ومسألة أفعال العباد عند المعتزلة منبثقة عن أحد أصولهم الخمسة، ألا وهو العدل والذي يعد ثاني أصل من أصولهم، والعدل صفة للفعل الإلهي، أي تنزيه

1- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 8 (المخلوق)، تحقيق: توفيق الطويل، وسعيد زايد، إشراف إبراهيم مذكور، وطه حسين، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، ب.ت)، ص3. راجع أيضاً: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مصدر سابق، ص323.

2- الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: هلموت ريتز الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1421هـ)، ص 409.

الله عن الظلم، وأنه تعالى عدل وأفعاله كلها توصف بالحسن، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب (1).

فلما كان مفهوم العدل عندهم كذلك كان من القبح -عندهم- أن يخلق الله أفعال العباد الاختيارية بما فيها خير وشر يحاسبهم عليها، لأن ذلك خلاف العدل، وما جاء خلاف العدل فهو القبيح والله منزه عن القبيح، لذلك لم يخلق الله أفعال العباد، بل منحهم الحرية في إيجاد وخلق أفعالهم حتى يتحقق الجزاء (الثواب والعقاب) على تلك الأفعال.

من أجل هذا فالعبد عند المعتزلة: " قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحقاً على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الآخرة ... وأن الله تعالى منزه عن أن يضاف إليه شر وظم وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العِل كان عادلاً " (2).

وقد استدل المعتزلة على قولهم بأن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بما لديه من قدرة، وعلى الفعل بأدلة عقلية ونقلية وغيرها وهي:

1- الأدلة النقلية:

استدل المعتزلة بالنصوص الدالة على إضافة أفعال العباد إليهم، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف، 29]، وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ ﴾ [المدثر: 38].

1- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مصدر سابق، ص 132، راجع: صالح الزهراني: أفعال العباد بين السلف والمتكلمين، مجلة الدراسات العقيدية، العدد 14، السنة السابعة، 1436هـ، ص 196.

2- الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، مصدر سابق، ص 65، 66.

الآيات الدالة على أن أفعال الله ليست كأفعال العباد، أي أنها منزهة من ذلك كقوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ ﴾ [الملك: 3]، وقوله تعالى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: 88]، فأفعاله كلها متقنة بعكس أفعال العباد.

الآيات الدالة على أن العباد هم الذين يؤمنون ويطيعون ويعصون ويكفرون كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾ [الإسراء: 94]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف: 29].

آيات الجزاء على الأعمال كقوله تعالى: ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: 17]، وقوله تعالى: ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [التوب: 82]، وقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: 72].

وغير ذلك من الآيات التي استند عليها المعتزلة لبيان توافق النقل مع العقل ولتأكيد أن العباد هم الخالقون ولأفعالهم، وقد كان وجه استدلالهم أنه: "إذا لم يكن للعبد فعل واختيار لما أمره الله سبحانه وتعالى بالاستعانة في أعماله، والمصارعة إلى العمل والطاعات قبل فوات الأوان، ولما اعترف بذنبه وبتقصيره في كثير من الآيات ويكفره في غيرها..."⁽¹⁾.

2- الأدلة العقلية:

المعتزلة لديهم أدلة عقلية كثيرة وسوف نقنصر منها على ما يؤدي الغرض من هذه الأدلة:

الدليل الأول: "برهان الشعور بالحرية" يعتمد هذا الدليل على الوجدان الداخلي الذي يشعر به كل إنسان حين يريد أن يفعل شيئاً ما، فإنه يحس بأن أفعاله تقع حسب قصده واختياره، يقول القاضي عبد الجبار: "وطريقة أخرى في أن أفعال العباد غير مخلوقة وأنهم المحدثون لها، وهو أن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا، ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصارحتنا مع سلامة الأحوال إما محققاً

1- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مصدر سابق، ص 355 وما بعدها.

وإما مقدراً، فلولا أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا، وإلا لما وجب ذلك فيها⁽¹⁾، وهذه الطريقة يعرفها المعتزلة بطريقة استمرار حدوث الفعل ما دام الداعي إليه موجوداً والعائق عنه ممتنعاً.

الدليل الثاني: برهان أخلاقي: يلجأ المعتزلة إلى المسؤولية الأخلاقية لكي يبرهنوا بها على اختيار الإنسان لأفعاله وقدرته عليه، ويجب التفريق بين حالة المضطر العاجز، وحال المختار، لهذا يجب أن نحمد المحسن ونذم المسيء على فعله الاختياري، يقول القاضي عبد الجبار: "والذي يدل على ذلك -أي أن الأفعال العباد غير مخلوقة فيهم- أن نفصل بين المحسن والمسيء، وبين حسن الوجه وقبيحه، فنحمد المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته، ولا يجوز هذه في حسن الوجه وقبيحه، ولا في طول القامة وقصرها..."⁽²⁾، وبالتالي فأفعالهم من اختيارهم لأنها لو كانت مخلوقة لهم لوجب أن لا يستحقوا الذم على قبيح، ولا مدح على حسن لأن استحقاق الذم والمدح على فعل الغير لا يجوز.

الدليل الثالث الديني: ليس المراد هنا الأدلة النقلية من النصوص القرآنية؛ لأنه سبق لنا عرضها، إنما الدليل الديني تلجأ إليه المعتزلة في جملته أن الله حكيم عدل لا يظلم ولا يفعل العبث، والقبح، وأفعال العباد كثر فيها القبيح عن الحسن، والظلم عن العدل، وأمور تتعلق بالمدح والذم، يتنزه تعالى عن الوصف بها، يقول القاضي عبد الجبار: "وما يدل على أنها تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد، هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور فلو كان الله تعالى خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-"⁽³⁾.

1- المصدر السابق، ص 327، للمزيد راجع: محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الاسلام، ط6، القاهرة، دار قباء الحديثة للنشر، 2006م، ص 413-420.

2- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مصدر سابق، ص 332.

3- المصدر السابق، ص 345.

إن الإيمان بالحكمة الإلهية يعني أن الله لا يفعل العيب أو القبيح، وإذا ثبت ذلك وكان الله هو الخالق لأفعال العباد لانتفت الحكمة من إرسال الرسل لإقامة الحجة على الخلق وأدى ذلك كما يقول القاضي عبد الجبار إلى: "بطلان الوعد والعيد وإرسال الرسل وبعثة الأنبياء وإنزال الكتب والحث على تحصيل الكمالات وإزالة الرذائل"⁽¹⁾.

هذه باختصار أهم الأدلة التي استند إليها المعتزلة، وقد أصاب المعتزلة من خلالها في إثباتهم أن العباد خالقون لأفعالهم خيرها وشرها، يستحقون على ما يفعلون ثواباً وعقاباً، كما أصابوا في ردهم على الجبرية، الذين نفوا أن يكون للعباد قدرة واستطاعة وأن أفعالهم على سبيل المجاز لا الحقيقة.

ثالثاً: نظرية الكسب عند أبي الحسن الأشعري (ت: 324هـ)

تعد نظرية الكسب من النظريات المعروفة في مسألة أفعال العباد عند المتكلمين، وهي نظرية ترتبط في أذهاننا بالأشعرية، وذلك لأهمية مركزيتها في المنظومة الكلامية الأشعرية، وعلامة دالة على المذهب، ومعلماً ميزت به العقيدة الأشعرية.

بيد أن مفهوم الكسب^(*) ليس من صياغة الأشعري الذي قيض له أن يرتبط به، ومهما يكن من أمر فإن نظرية الكسب كانت أحد المسائل الهامة في المذهب

1- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مصدر سابق ص 333-335، راجع النفتازاني: شرح المقاصد، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، ج4، ط2، بيروت، عالم الكتب، 1419هـ، ص 253.
* - لم يكن أبو الحسن الأشعري أول من قال بالكسب بل سبقه إلى ذلك الإمام أبو حنيفة (150 هـ) في كتابه الفقه الأكبر -سبقت الإشارة إليه- وأيضاً ضرار بن عمرو، بالإضافة إلى الحسين بن محمد النجار (220هـ): حيث ذهب إلى مثل ما ذهب إليه الأشعري من أن الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها وشرها، والعبد مكتسب لها، ثم جاء من بعده الأشعري من هذا القول في هذه المسألة حيث اشتهرت نسبه إليهم، وتبنوا هذه النظرية والاستدلال عليها، واعتبرت من سمات منهجهم وعلامة دالة عليه. للمزيد راجع الشهرستاني: الملل والنحل، مصدر سابق، ج1، ص 90-100،

الأشعري والتي يستند فيها موقف الأشعري من أفعال العباد إلى قضية أساسية وهي: ما شاء الله أن يكون كان وما لا يشاء لا يكون، وهذه قضية بني عليها نظرية الكسب، وجعلته ينظر إلى مشكلة الجبر والاختيار من زاوية المشيئة الإلهية لا من زاوية التكليف والجزاء، وللتحقيق في هذه المسألة يجزنا أولاً أن نستعرض العناصر التالية وهي:

1- مفهوم الكسب عند الأشعري:

بيننا فيما سبق آراء المتكلمين في مسألة أفعال العباد والتي انقسمت قولين الأول القائل بالجبر: أي أن الإنسان مقهور على أفعاله مجبور عليها، والثاني القائل بالاختيار: أي أن الإنسان خالق لأفعاله، وهي واقعه بإرادته واختياره.

أما القول الثالث: القائل بالكسب والذي سيقدم فيه الأشعري تفسيراً للفعل الصادر من الإنسان وعلاقته بقدرته واستطاعته، والسؤال المطروح ما هو الكسب عن الأشعري؟ وما حقيقته؟ يقول الأشعري: " حقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة"⁽¹⁾.

ويوضح هذا الكلام في تحديده للكسب بالتفرقة بين معناه ومعنى الخلق، فيقول: "... ومعنى الكسب: أن يكون الفعل بقدره محدثة، فكل من وقع منه الفعل بقدره قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدره محدثة فهو مكتسب "⁽²⁾.

راجع علي سامي النشار، مقدمة الشامل في أصول الدين للجويني منشأة المعارف بالإسكندرية، 1969م)، ص 29.

¹ - الأشعري: اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وعلق عليه: حمودة غرابية مطبعة مصر، 1955م)، ص 93.

² - الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: أحمد جاد، القاهرة، دار الحديث، 1430هـ-2009م)، ص 304.

نفهم من هذا ان هناك معنيان لوقوع الفعل عند الأشعري: إما أن يقع بقوة محدثة؛ فيكون هنا كسباً، ومحصلة المكتسب (الإنسان)، وإما أن يقع بقوة قديمة، فيكون هنا خلقاً وإيجاداً، وموجده الله الفاعل الخالق.

وقد أجلي ابن فورك هذا المعنى في الكسب عند الأشعري بقوله: وكان يذهب (الأشعري) في تحقيق معنى الكسب والعبارة عنه إلى أنه: ما وقع بقوة محدثة، وكان لا يعدل عن هذه العبارة في كتبه، ولا يختار غيرها من العبارات، وكان يقول (الأشعري): " إن عين الكسب وقع بقوة محدثة، ووقع على الحقيقة بقوة قديمة، فيختلف معنى الوقوع، فيكون وقوعه من الله عز وجل بقدرته القديمة إحداثاً، ووقوعه من المحدث بقدرته المحدثة اكتساباً"⁽¹⁾.

وبناء على ذلك فالكسب عند الأشعري هو الفعل المقدر بالقدرة الحادثة والإنسان يسمى مكتسباً للفعل.

2- الاستطاعة وعلاقتها بالفعل الإنساني عند الأشعري:

لاشك أن الحديث عن الفعل الإنساني، لا يمكن أن يستقيم دونما التطرق لمسألة الاستطاعة، والقول بقبليتها للفعل، أو مقارنتها للفعل، هو الذي يحدد تفسير الفعل الصادر عن الإنسان، وقبل الخوض في مسألة الاستطاعة عند الأشعري، لابد لنا من تحديد معناها، ففي كتاب التعريفات يورد الجرجاني تعريف للاستطاعة بقوله: "الاستطاعة هي عرض يخلقه الله في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية، الاستطاعة والقدرة والقوة والوسع والطاقة: متقاربة المعنى في اللغة، وأما في عرف المتكلمين، فهي عبارة عن صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك، الاستطاعة

¹ - محمد بن الحسن بن فورك: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق وضبط: احمد السائح، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، (2005م)، ص93.

الحقيقية: هي القدرة التامة التي يجب عندها صدور الفعل، فهي لا تكون إلا مقارنة للفعل ..."(1).

كذلك يعرف **التهانوي** الاستطاعة بأنها: " تطلق على معنيين، أحدهما عرض يخلقه الله تعالى في الحيوان، يفعل به الأفعال الاختيارية، وهل علة للفعل والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل، لا علة، وبالجمله هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل، بعد سلامة الأسباب والآلات"(2).

يتبين لنا من التعريفين السابقين أن الاستطاعة هي عرض، والعرض لا يبق وجوده زمانين، ذلك أن الاعراض عند الأشاعرة تتعاقب وهي لا تكاد تحصى، ومن تعريف الأشاعرة للعرض هي: (3)

بأن العرض لا يبقى زمانين، والعرض ما كان صفة لغيره، أيضا العرض هو الذي يقوم بغيره.

وقد ذهب **الأشعري** إلى أن الاستطاعة مصاحبة للفعل لأنها عرض لا يبقى زمانين، ومن ثم فإن الله يخلق الاستطاعة في العبد عند قيامه بالفعل، ويستحيل تقدمها عليه، فلو كانت الاستطاعة سابقة على الفعل لترتب عليه وجود الفعل بعد انعدام القدرة، ولو جاز ذلك: " لجاز وقوع الإحراق بحرارة نار معدومة، وقد قلب الله النار برداً، وذلك محال، فإذا استحال ذلك وجب أن الفعل يحدث مع الاستطاعة في حال حدوثها"(4).

1- الجرجاني: التعريفات، مصدر سابق، ص 40.

2- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، مصدر سابق، ج3، ص 1081.

3- الجويني: الشامل في أصول الدين، تحقيق: علي سامي النشار، فيصل عون، سهير مختار، الإسكندرية، دار المعارف، 1969م)، ص 167.

4- الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 93.

وينفي الأشعري أن تكون الاستطاعة على الشيء وضده، بل تصلح إلا لفعل واحد، لأن من شرط الاستطاعة أن يكون في وجودها وجود مقودورها، لأنه لو قدر الإنسان على الشيء وضده لكان معنى ذلك في رأيه أنه يجب وجودهما (الضدين) معاً في وقت واحد، وبذلك يكون الإنسان مطيعاً عاصياً في وقت واحد⁽¹⁾.

لذا يؤكد الأشعري أنه لا بد للإنسان من استطاعة حتى يكون مكتسباً لأفعاله، وهذه الاستطاعة أو القدرة مقارنة للفعل توجد بوجوده وتزول بزواله إذ يقول: "والإنسان يستطيع باستطاعة هي غيره⁽²⁾، وتكون مع الفعل للفعل، وذلك لأن من لم يخلق الله له استطاعة استحال أن يكتسب شيئاً، ولما استحال أن يكتسب العبد الفعل إذا لم تكن لله استطاعة، صح أن كسب الفعل إنما يوجد لوجودها، وفي ذلك إثبات وجودها مع الفعل"⁽³⁾.

3- القدرة الحادثة والتأثير في الفعل الإنساني:

لم يجعل الأشعري العبد فاعلاً للفعل، بل جعله مكتسباً له، ونسب للعبد قدرة محدثة توجد بوجود مقودورها، ويقرر بأن هذه القدرة هي خلق الله تعالى، وفقاً لقوله لا خالق إلا الله التي يبني عليها نظريته في الكسب، إذ يقول: "وجب إذ أقدرنا الله حركة الاكتساب أن يكون هو الخالق فينا كسباً لنا"⁽⁴⁾.

¹ - الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 94-97، راجع: أحمد محمود صبحي في علم الكلام - دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، ط5، بيروت، دار النهضة العربية، 1985م)، ص 80.

² - المصدر السابق: ص 89.

³ - المصدر السابق: ص 91-92.

⁴ - المصدر السابق: ص 78.

ولتوضيح ذلك فرق الأشعري بين نوعين من الأفعال اضطرارية⁽¹⁾، وهي تقع من العباد وقد عجزوا عن ردها، ولا سبيل إلى القول بأنها واقعة باختيار الإنسان وإرادته كحركة المرتعش من الفالج والمرتعد من الحمى، وأفعال اختيارية يقدر عليها العباد غير أنها مسبقة بإرادة الله حدوثها واختيارها، أي مخلوقة بقدرة الله ومكتسبة للإنسان مثل ذهابه ومجيئه وإقباله وإدباره، ومعنى اكتسابها أن الإنسان إذا قصد إلى فعل ما، خلق الله فيه قدره على الفعل مكتسبة من العبد مخلوقة من الله، فالخالق في الحقيقة هو الله وليس لقدرة الإنسان من أثر إلا اقترانها بالفعل، وهذا الاقتران هو الكسب.

وبناءً على هذا فالأفعال الاضطرارية والاختيارية وقعتا من جهة الله خلفاً وهما يفترقان في باب الضرورة والكسب ولكنهما يستويان في باب الخلق، وإذا كان الله قد خلق فينا القدرة على الفعل فهو على هذه أقدر، والنتيجة التي يجب أن نتأدى إليها: "أنا لا نكتسبه إلا وقد خلقه الله تعالى كسباً"⁽²⁾، من أجل هذا فالتفرقة بين الاضطرارية والاختيارية تفرقة شكلية وليس جوهرية؛ لأنهما موقوفتان على اختياره تعالى، فإن اختارهما كانتا، وإن لم يختارهما لم يكونا.

إن المتأمل في كلام الأشعري في القدرة الحادثة، يجد أنه نفى تماماً تأثير القدرة الحادثة في مقدورها، فالأشعري -كما يرى الشهرستاني (ت: 548هـ) -ينتهي إلى القول بأنه: "لا تأثير للقدرة الحادثة في الأحداث ... غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة، أو تحتها، أو معها، الفعل الحاصل إذا أراد العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسباً، فيكون خلفاً من الله إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد حصولاً تحت قدرته"⁽³⁾.

1- الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 78.

2- المصدر السابق: ص 73، راجع: احمد صبحي: في علم الكلام، مرجع سابق، ص 79.

3- الشهرستاني: الملل والنحل، مرجع سابق، ج 1، ص 93.

نختم بهذا النص إعلان الأشعري صراحة رفضه الشديد لتأثير القدرة الحادثة في الفعل المقدور بدون تردد أو موارد، فالأفعال الإنسانية لا تسند خلقاً ولا إيجاداً إلا إلى الله الذي هو الخالق لها وحده.

وعليه فالكسب عند الأشعري أصبح صفة غير مؤثرة مادام الله هو الفاعل على الحقيقة وأن الأفعال تقع بقدرته وحده وليس لقدرة العبد أي تأثير في فعله، كان أولى بالأشعري ألا يتحدث عن قدرة غير فاعلة ولا تؤدي غرضها في الفعل المقدور أصلاً لأن وجود هذه القدرة وعدمها في الحالتين سيان مادام ليس لها تأثير.

4- أدلة الأشعري:

استدل الأشعري بأدلة عقلية ونقلية على خلق الله لأفعال العباد الاختيارية

وهي:

1) الأدلة النقلية:

استدل الأشعري بالنصوص القرآنية الدالة إضافة الأعمال إلى الله وحده،

ومنها:

- الآيات التي فيها إثبات عموم خلق الله لكل شيء، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: 3]، ومعنى ذلك أنه لا محدث مفعول إلا والله محدث له فاعل خالق⁽¹⁾.

- الآيات التي تفيد أن الله خالق أفعال العباد، وأنها مقدرة لهم منذ الأزل، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96]، وهي من أوضح الأدلة التي وردت في كتاب الله فقالوا: أن لفظ "ما"، مع ما يقع بعده في تقدير المصدر، فقوله "وما تعلمون" أي عملكم، ويكون المعنى على هذا: والله خلقكم وخالق لأعمالكم⁽²⁾، فالله خالق لأعمالنا على وجه العموم.

¹ - الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 2.

² - التفتازاني: شرح المقاصد، مصدر سابق، ج4، ص 240.

- آيات دالة على شمول قدرته لجميع الممكنات، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 20]، أي لا مقدور إلا والله عليه قادر⁽¹⁾، وأيضاً نفاذ مشيئته، وأن لا مشيئة للإنسان إلا تحت مشيئته، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: 29]، فأخبر أنا لا نشاء إلا ما شاء أن نشاءه⁽²⁾.

- آيات تفيد أن علم الله الأزلي محيط بكل شيء، والله بكل ما كان وما هو كائن وبما يكون ذو علم، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 282]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَغْلُمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجرات: 16]، أي لا معلوم إلا والله به عالم⁽³⁾.

- آيات تفيد أن الضلال والهداية والختم هي أمور من عند الله سبحانه وتعالى كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 125]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 7].

هذا غيبض من فيض النصوص التي استشهد بها الأشعري والتي جعل معانيها ودلالاتها تصب في الدفاع عن المبدأ الأساسي التي أقام عليه مقولته في الكسب لا خالق إلا الله وان الله خالق أفعال العباد، وأنه لا فعل إلا بإرادته وقدرته ومشيئته، واعتقد بأنها نفس الأدلة التي استدلت بها الجبرية لتأكيد مقولة الجبر، وقد تشبث الأشعري بالآيات التي تؤكد الجبر، وكان أولى به أن يستدل بالنصوص التي ذكر فيها لفظ الكسب كقوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾ [الطور: 21]، وقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [إبراهيم: 51]، وغيرها من الآيات

¹ - الأشعري: اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 88.

² - المصدر السابق: ص 57.

³ - المصدر السابق: ص 88.

التي تؤكد نسبة الفعل إلى العبد، ومسئوليته على ما كسب أو اكتسب، ولكن الأشعري لم يلجأ إلى الاستشهاد بهذه النصوص لأنها لا تتفق مع ما يعنيه من مفهومه للكسب.

(2) الأدلة العقلية:

دافع الأشعري عن نظريته في الكسب، واعتضد بدلائل وحجج عقلية للرد على اعتراضات خصومه المعتزلة، ومن هذه الأدلة:

الدليل الأول: كمال الذات الإلهية:

في هذا الدليل يوضح الأشعري أنه إذا لم يكن الله هو الخالق لأفعال العباد، وأن العباد هم الخالقون لأفعالهم، لزم عن ذلك أن يكون الله تعالى عاجزاً ناقصاً إلى من له القدرة عليه، وهذا لا يجوز في حقه سبحانه وتعالى، لتناقضه مع قدرة الله تعالى وكمال ذاته.

يقول الأشعري: "ويقال لهم -أي المعتزلة- أليس من زعم أن الله عز وجل فعل ما لا يعلمه قد نسب الله سبحانه وتعالى إلى ما لا يليق به من الجهل، فلا بد من نعم، فيقال لهم فكذلك من زعم أن عبداً لله فعل ما لا يريده، لزمه أن ينسب لله سبحانه وتعالى إلى السهو والتقصير عن بلوغ ما يريده، والضعف والعجز والوهن، فإذا كان يلزم من كون فعل فعله الله ولا يريده إيجاب سهو أو ضعف أو تقصير، فكذلك يلزم إذا كان فعل من غيره لا يريده، ولا فرق في ذلك بين ما كان منه وما كان من غيره، وفي ذلك إثبات النقصان في حقه تعالى -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- ولهذا لا يجوز أن يكون في سلطان الله عز وجل من أفعال العباد ما لا يريده" (1).

¹ - الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 48-49، انظر الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، القاهرة، مكتبة الإيمان، ب.ت)، ص 52-53. للمزيد انظر يحيى

الدليل الثاني: وجوب إحاطة الفاعل بتفاصيل ما يفعل

في هذا الدليل يبين الأشعري أن الله هو الخالق لأفعال العباد، ذلك لأن الفاعل الحقيقي هو الذي يحيط علماً بكل ما يصدر عنه من أفعال، وهذا ما لا نجده في أفعال العباد، وبدليل أنهم لا يعلمون بتفاصيل ما يصدر عنهم من أفعال سواء في يقظتهم أو في حال غفلتهم وذهولهم ولا يعلمون من كميتها ولا كيفيتها شيء، لذا يستغرب الأشعري متعجباً من أولئك الذين أسندوا الفعل إلى العباد الذين لا علم لهم بها، إلا على نحو كلي فقط، إذ "من المعلوم أن علم العبد لا يتعلق قط بما يفعله من كل وجه، بل لو علمه، علمه من وجه دون وجه، علم جملة لا علم تفصيل ... فيتعين أن الفاعل غيره، وهو الذي أحاط به علماً من كل وجه..."⁽¹⁾، وهذا الدليل ليس حكراً على الغافل إذا صدر عنه الفعل، بل يصدق على العالم أيضاً، لأن "الفاعل كما لم يحيط علماً بالفعل من كل وجه، كذلك العالم لم يحيط به علماً من كل وجه، الفاعل الخالق يجب أن يكون محيطاً بالفعل من كل وجه"⁽²⁾.

وبناء على ذلك لا يكون الفعل فعلاً على الحقيقة عند الأشعري "إلا ممن علمه على ما هو عليه من حقيقته، كما لا يجوز أن يكون فعلاً ممن لم يعلمه فعلاً"⁽³⁾.

الدليل الثالث: الرضى بقضاء الله وقدره

في هذا الدليل يوضح الأشعري في مطلع رده على المعتزلة بكون الله قضى المعاصي وقدرها، وخلقها وكتبها وأخبر عن كونها معاصي، لا يعني مطلقاً بأن قضاها وقدرها بأن أمر بها يقول الأشعري: "إن قال قائل: أفترضون بقضاء

إسماعيل: تطور موقف إمام الحرمين من أفعال العباد، مجلة حولية أصول الدين بطنطا المجلد

10 العدد 10 2018 ص 832-834

1- الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، مصدر سابق، ص 67 - 68.

2- المصدر السابق: نفس الصفحة.

3- الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، مصدر سابق، ص 73.

الله وقدره الكفر، قيل له: نرضى بأن قضى الله تعالى الكفر قبيحاً، وقدره فاسداً، ولا نرضى بأن كان الكافر به كافراً، لأن الله تعالى نهانا عن ذلك، وليس إذا أطلقنا الرضى بلفظ القضاء، وجب أن نطلقه بلفظ الكفر، كما لا يجب إذا قلنا إن الخشبة حجة الله تعالى، وأن الخشبة مكسورة، أن نقول حجة الله مكسورة، لأن هذا يوهم حجة الله تعالى لا حقيقة لها، فكذاك نطلق الرضى بلفظ القضاء والقدر، ولا نطلقه بلفظ الكفر ... ومن أصحابنا من يجيب بأن نرضى بقضاء الله تعالى وقدره الذين أمرنا أن نرضى بهما اتباعاً لأمره، لأنه لا يتقدم بين يديه ولا يعترض عليه، وهكذا كما نرضى ببقاء النبيين عليهم السلام ونكره موتهم، ونكره بقاء الشياطين، وكل بقضاء رب العاملين⁽¹⁾.

ولكن إذا كان الرضى بقضاء الله وقدره الكفر، عند الأشعري هو المعنى الآنف، فهل هذا يعني أن الشر من الله تعالى؟ سؤال طرحه خصومه المعتزلة، وكان رد الأشعري عليهم: " فأما أنا فإني أقول: أن الشر من الله تعالى بأن خلقه شراً لغيره لا له "⁽²⁾.

الدليل الرابع: دليل حدوث حركتي الاضطراب والاكتساب

في هذا الدليل يؤكد الأشعري أن حركة الاكتساب لا تختلف عن حركة الاضطراب في كونهما مخلوقتين لله تعالى بدليل الحدوث والكون، فهما توجدان في كفة واحدة بقول الأشعري: " ودليل من القياس على خلق حركة الاكتساب، وذلك أن حركة الاضطراب إن كان الذي يدل على أن الله خلقها، حدوثها، وحاجتها إلى مكان وزمان، فكذاك القصة في حركة الإكساب "⁽³⁾.

¹ - الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مصدر سابق، ص 82-83.

² - المصدر السابق: نفس الصفحة، للمزيد انظر: عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين، بيروت، دار العلم للملايين، 1997م) ص 557-558.

³ - المصدر السابق: ص 74.

نفهم من هذا افتقار كل من حركة الاكساب والاضطرار إلى الزمان والمكان واستوائهما في الحدوث، ولكن هذا لا يعني أن تكون الأفعال الاضطرارية اختيارية، ولا العكس، وذلك لافتراقهما في معنى الضرورة والكسب كما سبقت الإشارة.

هذه هي أهم الأدلة العقلية التي استدل بها الأشعري للدفاع عن مقولته كسب الإنسان لأفعاله، لا اختياره أو خلقه لها، وذلك من خلال تأصيل مبدأ تدور حوله نظريته في الكسب وهو أن الله خالق كل شيء، بما في ذلك أفعال العباد، فالعباد غير فاعلين لأفعالهم، فالله هو المحدث للأفعال وهي مخترعة له تعالى ابتداءً وابتداعاً من غير سبب يوجبها، وتأكيداً لهذا لم يميز الأشعري " بين الفاعل والمحدث وعدهما دالين على شيء واحد، هو المخرج من العدم إلى الوجود، وسوى في الحقيقة بين قول القائل: خلق وفعل وأبدع وأنشأ واخترع وذراً وبراً وابتدع وفطر وخص الله بها على الحقيقة واعتبر إجرائها على غيره توسعاً"⁽¹⁾.

ومن ثم فإن ما ذهب إليه الأشعري في هذه الأدلة لا يخرج عن أدلة الجبر وما ذهبت إليه الجبرية من أن الانسان مجبور على أفعاله، وأفعاله على سبيل المجاز لا الحقيقة، وفي هذا ابطال للتكليف وإنكار للمسئولية وللثواب والعقاب، وهذا أمر لا يقبله عقل ولا شرع.

تلك كانت رؤية الأشعري في نظرية الكسب والتي عرض من خلالها تصوراتهِ وتفسيراته في صدور الفعل الاختياري عن الانسان، والتي كانت مجرد محاولة لتفكيكه غامضة غير معقولة حاول من خلالها إيجاد حل وسط في إثبات قدرة العبد (رد على الجبرية) لكنها غير مؤثرة في فعلها (رد على المعتزلة).

وقد آلت تلك الرؤية الى الجبر المحض باعتراف خصومه من المعتزلة واعتراف كثير من أساطين هذه النظرية وغيرهم، وهذا ما أعطى خصومه سنداً قوياً لانتقاده

¹ - ابن فورك: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، مصدر سابق، ص 94.

وإثبات لامعقولية الكسب، وهذا ما أشار إليه القاضي عبد الجبار إذ يقول: " إن الكسب غير معقول"⁽¹⁾، فهو يرى ان الكسب لا حقيقة له ولا معنى، ولا يثرب عليه أمر ولا نهى، ولا ثواب ولا عقاب، ويضيف قائلاً: ".... وبينوا لهم القول في هذين الفصلين: أحدهما أنه لا حقيقة للكسب ترجع إلى المأمور والمنهى، والثاني: أنه لو ثبت له حقيقة لما صح ما قالوه فيه"⁽²⁾، فالكسب في مرآة المعتزلة لا معنى له ولا حقيقة.

أما ابن حزم فكان يرى الاشعري من " الجبرية، لرأيه في أفعال الإنسان ولم ير في ذلك إلا جبرية غشت بغشاء رقيق من الالفاظ، فليس ذلك التعبير مانعاً من أن يكون جبرياً "⁽³⁾

كذلك انتقد ابن تيمية الكسب الاشعري ولم يفرق " الأشاعرة وبين المجبرة، وأحياناً المائلين للجبر، وأخرى بالجهمية لمشاركتهم الجهم بذلك "⁽⁴⁾، مؤكداً أن الاشعري وافق جهم في أصل قوله في الجبر، ونازعه في بعض ذلك نزاعاً لفظياً فأثنى بما لا يقبل، ولو أنه قال باستقلال الإرادتين: إرادة الله وإرادة الإنسان وأكد إرادة الإنسان من أجل التكليف والجزاء كما أكد إرادة الله من حيث الخلق والمشيئة لأمكن أن تكون نظريته في الكسب أكثر اعتدالاً وتوسطاً بين الجبر والاختيار وأبعد ما تكون عن الجبر.

1- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، مصدر سابق، ص 164.

2- القاضي عبد الجبار: المغنى في أبواب التوحيد والعدل، مصدر سابق، ج 8، ص 284.

3- محمد أبو زهرة: ابن حزم حياته وعصره آراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، 1996م، ص 120.

4- محمد السيد الجليند: الأمام ابن تيمية وموقفه من التأويل، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1973م، ص 420.

وإلى مثل هذا ذهب ابن رشد إذ يقول: "وأما الأشعرية فإنهم رامو أن يأتوا بقول وسط بين القولين: إن للإنسان كسباً، وإن المكتسب به والكسب مخلوقان لله تعالى، وهذا لا معنى له، فإنه إذا كان الاكتساب والمكتسب مخلوقان لله سبحانه فالعبد ولا بد مجبور على اكتسابه"⁽¹⁾.

وبناء على هذا لم تقدم نظرية الكسب من وجهة نظر منتقديها الحل الأمثل لمشكلة الأفعال الإنسانية، بل رأوا فيها عدم م قبولها ومعقوليتها، وغموضها، لأنها جبرية مقنعة، وهذا هو عين الصواب

رابعاً: تطور موقف متأخري الأشاعرة من نظرية الكسب

لقد خالصنا من خلال عرضنا لمفهوم الكسب عند أبي الحسن الأشعري إلى أن هذا المفهوم المركزي في منظومته الكلامية أدنى إلى موقف الجبر، وأبعد ما يكون عن موقف الاختيار، فهو جبرية مقنعة بشهادة الخصوم (المعتزلة)، وأساطين الأشاعرة وأصحاب المواقف المعتدلة، الأمر الذي أدى بتلاميذ الأشعري أن يقدموا تصورات جديدة أحدثت وثبة كلامية نوعية ساهمت في تطوير نظرية الكسب، وهذا ما نروم رصده وإيجازه عن كثب وباختصار مع القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني وتداركهما ضرورة تجاوز مأزق الجبر والخروج منه، لأجل معقولية الكسب.

حيث ذهب الباقلاني (ت: 403هـ) إلى إثبات أثر لقدرة العبد في صفة الفعل لا في إيجاده، بمعنى: أن الله هو الموجد لأصل الفعل، أما كونه طاعة أو معصية فهذا إلى العبد، ولذلك ينفي صفة الخلق عن العبد، ويلحق به صفة

2- ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، تحقيق: محمود قاسم، ط2 القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1964م، ص224-225.

الكسب، فهو يكتسب ما يخلقه الله سواء كان أمر فيأتمر به، أو نهياً فينتهي عنه، وتقع مسئولية الثواب والعقاب على مقدار هذا الكسب (1).

وحرصاً منه على تقريب صورة الكسب إلى الأذهان، وتحريره من صفة الجبر التي ظلت ملتصقة به، فصل بين الحركة الضرورية والحركة الاختيارية ولهذا يحد الباقلاني الكسب إذ يقول: " بأنه تصرف في الفعل بقدرة تقارنه في محله، فتجعله بخلاف صفة الضرورة من حركة الفالج وغيرها، وكل ذي حس سليم يفرق بين حركة يده على طريق الاختيار، وبين حركة الارتعاش من الفالج، وبين اختيار المشي والإقبال والإدبار، وبين الجر والسحب والدفع، وهذه الصفة المعقولة للفعل حساً هي معنى كونه كسباً " (2).

إن هذا الحد لمفهوم الكسب عند الباقلاني يبين لنا بوضوح الاقتران الضروري الحادث بين قدرة العبد والعقل الاختياري، وهذا التأثير يثبتته للقدرة الحادثة، لا يرجع إلى الوجود والحدوث، بل يعود إلى الحال أو صفة من صفات الوجود، فالفعل إنما يستند حقيقة إلى من قام به لا إلى من أوجده، فميز الباقلاني بين جنس الحركة أو ذات الفعل من جهة، ومختلف صفاته، أو صورته، أو أحواله الزائدة عليه (كون الحركة طاعة أو معصية) من جهة أخرى يجعل الكسب أقرب إلى مفهوم الاختيار عند المعتزلة (3).

¹ - الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد زاهد الكوثري،

القاهرة، مؤسسة الخانجي، 1963م)، ص 144، وانظر: جلال محمد عبد الحميد: نشأة الأشعرية وتطورها، ط1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1975م)، ص 336-337.

² - الباقلاني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: الشيخ عماد الدين حيدر، ط1، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية، 1987م)، ص 347.

3- محمد آيت حمو: مشكلة الأفعال الإنسانية بين الخلق الاعتزالي والكسب الأشعري، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2015م)، ص 264.

أما إمام الحرمين الجويني (ت: 478هـ) فله قولان: الأول: يوافق جمهور الأشاعرة في نفي تأثير قدرة العبد كما في كتابه الإرشاد⁽¹⁾. الثاني: سطره في كتابه العقيدة النظامية الذي يعتبر آخر ما كتبه، فقد أثبت فيه لقدرة العبد أثراً في إيجاد الفعل، مخالفاً بذلك سائر الأشاعرة، يقول الجويني: "... من زعم أن لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه، فوجه مطالبة العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبته بأن يثبت في نفسه ألواناً وإدراكات..."⁽²⁾، وهذا خرج عن الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال.

إذ يرفض الجويني المقايضة بين تعلق القدرة بمقدورها وتعلق العلم بمعلومه في إثبات عدم تأثير قدرة العبد في فعله، مؤكداً بأن نفي أثر القدرة في الفعل يؤدي إلى تكذيب الرسل فيما جاءت به الشرائع.

وبناء على هذا فالقدرة الحادثة تؤثر في مقدورها عندا الجويني ذلك لأن الله سبحانه وتعالى ملّك العبد اختيار يصرف به القدرة، وإذا وقع شيء رجع ذلك إلى حكم الله من حيث إنه وقع بفعله سبحانه، والله تعالى أحدث " القدر في العبد على أقدار أحاط بها علمه، وهياً أسباب الفعل وسلب الله العلم بالتفاصيل، وأراد من العبد أن يفعل فأحدث فيه دواعي مستحدثة وإرادة، وللعباد اختيارهم واتصافهم بالافتقار، والقدرة خلق الله ابتداء، ومقدورها مضاف إليه مشيئة وعلماً وقضاء وخلقاً وبقاء، من حيث إنه نتيجة ما انفرد بخلقه، وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدوره لما

1- الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1416هـ)، ص 69 وما بعدها.

2- الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، (1992م)، ص 44.

أفدره عليه، ولما هياً أسباب وقوعه ... فالعبد فاعل مختار مطالب مأمور ومنهي، وفعله تقدير لله مراد له وخلق مقضي⁽¹⁾.

يمثل هذا النص حجة قوية على براءة المذهب الأشعري من الجبر، وعلى التطور الذي أحدثه الجويني في نظرية الكسب، وسار به إلى أقصى مذهب، وهذا ما عبر عنه الشهرستاني، إذ يقول: " وغلا إمام الحرمين حيث أثبت للقدرة الحادثة أثراً هو الوجود، غير أنه لم يثبت للعبد استقلالاً بالوجود ما لم يستند إلى سبب آخر، ثم تتسلسل الأسباب في سلسلة الترقى إلى الباري سبحانه، وهو الخالق المستقل بإبداعه من غير احتياج إلى سبب، وإنما سلك مسلك الفلاسفة حيث قالوا بتسلسل الأسباب، وتأثير الوسائط الأعلى في القوابل الأدنى، وإنما حمّله على تقرير ذلك الاحتراز عن ركازة الجبر⁽²⁾."

وختاماً وكما هو ملاحظ أن متأخري الإشاعة من تلاميذ الأشعري، أقروا معه بمبدأ الكسب، ولكنهم ساروا به مساراً جديداً، بخطوات جريئة وذلك بتعديل دلالة الكسب بإثبات قدرة الانسان وتأثيرها على اختياره لأفعاله ومسئوليته عنها، والتي يكون بها الثواب والعقاب، فمفهوم الكسب بعد-محطتي الباقلاني والجويني- أصبح أكثر مناعة ضد النفوت السلبية بالجبر.

الخاتمة

توصلنا من خلال البحث إلى مجموعة نتائج مهمة، نجلها في النقاط التالية:

- 1- من حيث المصطلح هناك تباين بين المعنى الاصطلاحي للكسب عند الأشعري، والمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه عند المتكلمين والذي انحاز إلى المعنى اللغوي للمصطلح، مما جعل مصطلح الكسب الأشعري

1- المصدر السابق: ص 46-48.

2- الشهرستاني: نهاية الاقدام في علم الكلام، مصدر سابق، ص 78.

غامض غير مفهوم، ولا معقول، حتى ضرب به المثل في الغموض: أخفى من كسب الأشعري.

2- نظر فريق من المتكلمين في مسألة الأفعال الإنسانية الاختيارية، على أنها من صنع الانسان وفق اختياره وإرادته وذلك لشرعية التكليف والتي تقضى وفق عدالة الله إثابة المطيع، وعقاب العاصي، وهؤلاء هم (المعتزلة)، بينما نظر الطرف الآخر للأفعال الإنسانية ارتباطها بالمشيئة والإرادة الإلهية، فانتبهوا إلى أن المشيئة الإلهية هي التي تكون سبب الفعل الإنساني، والانسان مجبر مثل الريشة في مهب الريح، وهؤلاء هم (الجبرية).

3- حاول الأشعري في مسألة أفعال العباد أن يقف موقفاً وسطاً بين القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار، فقدم لنا رؤية جديدة في هذه المسألة، وهي نظرية الكسب انتهى فيها إلى أن الله هو الخالق لأفعال العباد، وأن الفعل ينسب إليهم عن طريق الكسب، والذي هو وقوع الفعل من العبد بقدرته المحدثه دون أن يكون لهذه القدرة تأثير في الفعل، هذا القول مغالاة من قبل الأشعري، وقد وجه إليه نقداً شديداً، حيث فسروا مقولته في الكسب على أنها جبر، والجبر ضد شرعية التكليف، فكيف يكون الانسان مكلفاً، وليس له القدرة على الفعل.

4- قد لحق نظرية الكسب شيئاً من التطور عند متأخري الأشاعرة، الذين مالوا إلى جعل هذه النظرية تحمل في ثناياها شيئاً من الحرية (الاختيار)، مما رد على كثير من خصومهم الذين فسروا النظرية على أنها قولاً بالجبر، الذي يتصادم مع التكليف.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: القواميس والمعاجم

1- ابن منظور الأفرقي: لسان العرب، مج1، (بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ت).

2- التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون، ج3، (بيروت، دار صادر).

3- الجرجاني: التعريفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط1، (بيروت، عامل الكتب، 1987م).

4- الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، ط1، ج4، (بيروت، الدار الشامية، 1412هـ).

5- الزبيدي: تاج العروس، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ج4، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1968م).

ثالثاً: المصادر والمراجع

1- ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط2، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1975م).

2- ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، تحقيق: محمود قاسم، ط2 (القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1964م).

3- أبو حنيفة: شرح الفقه الكبير، (بيروت، 1399هـ).

4- الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، (القاهرة، مكتبة الإيمان، ب.ت).

- 5- الأشعري: اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وعلق عليه: حمودة غرابية (مطبعة مصر، 1955م).
- 6- الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: هلموت ريتير (الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1421هـ).
- 7- الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، (القاهرة، مؤسسة الخانجي، 1963م).
- 8- الباقلاني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: الشيخ عماد الدين حيدر، ط1، (مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية، 1987م).
- 9- التفتازاني: شرح المقاصد، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، ج4، ط2، (بيروت، عالم الكتب، 1419هـ).
- 10- الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1416هـ).
- 11- الجويني: الشامل في أصول الدين، تحقيق: علي سامي النشار، فيصل عون، سهير مختار، (الإسكندرية، دار المعارف، 1969م).
- 12- الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، (المكتبة الأزهرية للتراث، 1992م).
- 13- الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق السيد كيلاني، ج1، (بيروت، دار المعرفة، ب.ت).
- 14- القاضي عبدالجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج8 (المخلوق)، تحقيق: توفيق الطويل، وسعيد زايد، إشراف إبراهيم مذكور، وطه حسين، (القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، ب.ت).

- 15- القاضي عبدالجبار: شرح الأصول الخمسة، حققه وقدم له عبدالكريم عثمان، ط2، (مكتبة وهبة، أم القرى للطباعة والنشر، 1988م).
- 16- محمود أبو رقيقة: القول السديد في علم التوحيد، تحقيق: عوض الله حجازي، (القاهرة، مكتبة كليات الأزهر، ب.ت).

ثالثا : المراجع

- 1- أحمد محمود صبحي في علم الكلام _دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، ط5، (بيروت، دار النهضة العربية، 1985م).
- 2- جلال محمد عبدالحميد: نشأة الأشعرية وتطورها، ط1، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1975م).
- 3- عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين، (بيروت، دار العلم للملايين، 1997م).
- 4- محمد أبو زهرة: ابن حزم حياته وعصره آراؤه الفقهية، (دار الفكر العربي، 1996م).
- 5- محمد أركون: الإسلام، الأخلاق والسياسة، ترجمة هاشم صالح، منشورات اليونيسكو بالتعاون مع مركز الإنماء القومي، اليونيسكو - باريس.
- 6- محمد السيد الجليند: الأمام ابن تيمية وموقفه من التأويل، (القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1973م).
- 7- محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الاسلام، ط6، (القاهرة، دار قباء الحديثة للنشر، 2006م).
- 8- محمد آيت حمو: مشكلة الأفعال الإنسانية بين الخلق الاعترالي والكسب الأشعري، ط1، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2015م).

